

Distr.: General  
22 May 2020  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والسبعون  
البند 31 (أ) من جدول الأعمال  
منع نشوب النزاعات المسلحة: منع نشوب النزاعات المسلحة

## رسالتان متطابقتان مؤرختان 20 أيار/مايو 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم فنزويلا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم للتديد بتهديد آخر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بارتكاب عمل عدواني ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي إحدى رسائنا الأخيرة إلى مجلس الأمن (S/2020/337)، أبلغناكم بحقيقتين وقدمنا أدلة ذات صلة بهما، وهما: (أ) أن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير قانونية على فنزويلا يجعل من المستحيل تقريبا شراء مواد التخفيف اللازمة للنقص من كثافة نפטنا الثقيل وتحويله إلى بنزين؛ (ب) أن المسؤولين في الولايات المتحدة اعترفوا علنا بممارسة الضغط على الشركات للامتناع عن تزويد فنزويلا بالبنزين.

واليوم، وفي إطار "حملة الضغط القصوى"، يقترن الإكراه الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بخطر جديد يتمثل في: التهديد باستخدام القوة العسكرية، في هذه الحالة، ضد خمس ناقلات إيرانية في طريقها إلى فنزويلا، محملة بالوقود للتخفيف من النقص الحالي في جميع أنحاء البلد.

وفي 14 أيار/مايو 2020، أعلن مسؤول كبير في إدارة الولايات المتحدة أن الرئيس دونالد ترامب ينظر في التدابير التي يمكن أن تتخذها الإدارة ردا على الشحنة الواردة من جمهورية إيران الإسلامية والمتجهة إلى فنزويلا<sup>(1)</sup>. وفي الآونة الأخيرة، وتحديدا في 20 أيار/مايو 2020، أفادت وسائل الإعلام الدولية أن الرئيس دونالد ترامب قال، في مكالمة مع قيادات ذات أصول إسبانية، في معرض إشارته

(1) انظر [www.reuters.com/article/us-venezuela-fuel-iran-usa-exclusive/exclusive-us-weighs-measures-in-response-to-iran-fuel-shipment-to-venezuela-source-idUSKBN22Q2RI](http://www.reuters.com/article/us-venezuela-fuel-iran-usa-exclusive/exclusive-us-weighs-measures-in-response-to-iran-fuel-shipment-to-venezuela-source-idUSKBN22Q2RI).



إلى فنزويلا، "إننا طوقناها، وإنها مطوقة إلى حد لا يعرفه أحد، لكنهم يعرفون. ونحن نراقب ما سيحدث"<sup>(2)</sup>، في حين صرح المساعد الأسبق لرئيس الولايات المتحدة لشؤون الأمن القومي، جون بولتون، بأن أي معارضة لأولويات الولايات المتحدة "يجب أن تواجه بحزم" وأن إيران وفنزويلا "لا يمكن أن تتجحا"<sup>(3)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، في 20 أيار/مايو 2020، أن واشنطن، وفقا لمسؤولين من إدارة ترامب، يمكن أن تحاول حتى مصادرة السفن الإيرانية من خلال تطبيق إجراء قضائي في الولايات المتحدة يسمى "إجراء المصادرة" لانتهاك "القانون الأمريكي"؛ أي التدابير القسرية الانفرادية المفروضة بصورة غير قانونية على كل من إيران وفنزويلا، والتي يمكن تطبيقها "عندما تتوقف السفن لإعادة التزود بالوقود في الموانئ على طريق عودتها إلى إيران"<sup>(4)</sup>. وهذا مثال واضح على الكيفية التي تعتم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية انتهاك القانون الدولي وفرض "السلطة" على سيادة دول مستقلة أخرى باللجوء إلى حجج "قانونية"، بما في ذلك مفهومها السخيف وغير القانوني المتمثل في الادعاء بأن قوانينها الوطنية عالمية.

وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن هذا التطور الأخير يحدث في وقت تحيط فيه سفن حربية تحمل أعلام بريطانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة بسواحل بلدنا، متخذة موقفا عدائيا وعدوانيا، تحت ستار عملية مزعومة لمكافحة المخدرات، بينما تهدد في الوقت نفسه بفرض حصار بحري بصورة غير قانونية، وهو ما يشكل، بموجب القانون الدولي، عملا من أعمال الحرب، لا سيما إذا لم يأذن به مجلس الأمن، استنادا إلى المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، أو لم يطبق عملا بالحق الأصلي في الدفاع عن النفس.

إن المناقشات الإيرانية التي هي في طريقها إلى فنزويلا تمارس بصورة قانونية مع بلدي نشاطا من أنشطة التجارة الدولية. وبالتالي، فإن أي تهديد أو محاولة لمنع تلك السفن من الوصول إلى موانئنا يشكل، إلى جانب التجاهل الصارخ لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، انتهاكا واضحا لمبدأي حرية التجارة والتبادل التجاريين الدوليين وحرية الملاحة، وللأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2231 (2015) بشأن تأييد خطة العمل الشاملة المشتركة.

بيد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبدي بصورة منهجية ازدراء للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، مع الإفلات التام من العقاب، ترى أن المعاملة التجارية القانونية بين دولتين ذاتي سيادة، في هذه الحالة، بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية، هي، إلى جانب كونها "نشاطا خبيثا"، على نحو ما وصفته مؤخرا وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، محاولة من قبل البلد الأول "لاكتساب ميزة في الموقع في المنطقة الواقعة بجوارنا كوسيلة لمواجهة مصالح الولايات المتحدة"<sup>(5)</sup>، على نحو ما ذكره الأميرال كريغ فالر، قائد القيادة الجنوبية للولايات المتحدة، في 18 أيار/مايو 2020. وهذا ليس إلا تعبيراً آخر من جانب حكومة الرئيس دونالد ترامب عن رؤيتها التفوقية والعنصرية لقرنتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ظل عقيدة مونرو الشائنة.

(2) انظر <https://twitter.com/janrodrigueztv/status/1263180901577621505?s=20>

(3) انظر <https://twitter.com/ambjohnbolton/status/1262737267581505536?s=21>

(4) انظر [www.wsj.com/articles/u-s-seeks-ways-to-halt-irans-oil-sales-to-venezuela-11589985467](http://www.wsj.com/articles/u-s-seeks-ways-to-halt-irans-oil-sales-to-venezuela-11589985467)

(5) انظر: <https://twitter.com/southcom/status/1262772668190900225?s=12>

وفي ضوء ما تقدم، إذا تحققت فعلا استفزازات الولايات المتحدة وتهديداتها بأي شكل من الأشكال، فإن عملا من هذا القبيل لن يشكل عدوانا عسكريا مسلحا على سفينة مدنية ترفع علم إيران وعلى الشعب الفنزويلي قاطبة فحسب، بل سيشكل أيضا، في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، التي تتصارع فيها البشرية جمعاء مع الآثار المتعددة والمدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، جريمة ضد الإنسانية، بالنظر إلى أن الناقلات المشار إليها تجلب سلعا حيوية لشعبنا.

وبناء على ذلك، حثنا مجلس الأمن على أن يتخذ على وجه السرعة ما يلزم من تدابير لكي يضع فورا ونهائيا حدا للسياسات الحربية والإجرامية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، بغية تجنب المزيد من التصعيد في التوتر، الذي قد يعرض في نهاية المطاف السلام والأمن والاستقرار في بلدنا ومنطقتنا للخطر.

وأرجو بكل احترام بذل مساعيكم الحميدة لتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعلامها على النحو الواجب وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 31 (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صمويل مونكادا

السفير والممثل الدائم

لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة